جامعة القاهرة
كلية الحقوق

مدى مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات شركاتها التابعة
(دراسة مقارنة)

دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث
هادي عنيد حسان

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي

أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

١٤٤٠ هـ- ٢٠١٩م

جامعة القاهرة
كلية الحقوق

مدى مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات شركاتها التابعة
(دراسة مقارنة)

إعداد الباحث
هادي عنيد حسان

السادة أعضاء لجنة الحكم والمناقشة:

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي .....(**رئيساً**)
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد .....(**عضواً**)
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور/ أحمد فاروق وشاحي.....(**مشرفاً وعضواً**)
أستاذ القانون التجاري والبحري- كلية الحقوق- جامعة القاهرة

١٤٤٠ هـ- ٢٠١٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾

صدق الله العظيم

(المجادلة: الآية ١١)

شكر وتقدير

أحمد الله على أفضاله وأشكره على توالي نعمه والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا الحبيب محمد وعلى آله وصحابه والتابعين لهم ومن اتبع هديه إلى يوم الدين ...

وبعد،،،

فمهما تقدمنا وفُتِحت أمامنا الطرق ووصلنا لكل ما نحلم بهِ، علينا أن نتذكر من كانوا سببًا لنجاحنا، من ساندنا وأمسك بيدنا للاستمرار، من وجودهم حفزنا وشجعنا، فمهما عبرنا لهم فالكلمات قليلة، لهذا أقدم لكم هنا أجمل عبارات الشكر والتقدير.

فيطيب لي بعد أن منّ الله علي بفضله وكرمه بإنجاز هذا البحث أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير **إلى سعادة الأستاذ الدكتور/أحمد فاروق وشاحى**– المشرف على هذا البحث، والذي لم يبخل علي يوماً بوقته وجهده وفكره وآرائه السديدة، وملاحظاته وتوجيهاته النيرة، ونصائحه القيمة التي كان لها– بعد الله– أكبر الأثر في إتمام هذا البحث وإخراجه بهذه الصورة فجزاه الله الخير كله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى رئيسة لجنة المناقشة

الأستاذة الدكتورة/ سميحة مصطفى القليوبي الأستاذة المشارك، لتفضلها بقبول بترؤس هذه اللجنة و مناقشة هذا البحث، وحسن رعايتها وتوجيهها ، فجزاها الله الخير كله.

وأتقدم أيضاً بالشكر الجزيل إلى عضو لجنة المناقشة **الأستاذ الدكتور/ رضا محمد عبيد،** لحسن مساندته وتوجيهه لي بفكره وآرائه القيمة، وتفضله بقبول مناقشة هذا البحث ، وأسأل الله له التوفيق والخير.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى من بعطائهما خطوت أول طرق الإنجاز والنجاح

والدي (رحمه الله)

ووالدتي (أطال الله في عمرها)

وجزاهما عني خير الجزاء بما ربياني صغيراً ورعاني يافعاً.

وإلى زوجتي الغالية

لوقوفها معي ومساندتي على مدى دراستي.

كما اهدي هذا العمل المتواضع

إلى أخوتي

بالأخص إلى روح أخي المرحوم الدكتور هاشم (رحمه الله)

وكذلك أهدي هذا العمل المتواضع إلى قواتنا المسلحة البطلة

ما قدمته من تضحيات في التصدي إلى التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها...

وأسأل الله العلي القدير أن ينتفع بهذا المجهود كل من يقرؤه.

المقدمة

المقدمة

يشهد العالم في الوقت الحاضر ظاهرة اقتصادية كبيرة هي انتشار المشاريع الاقتصادية العملاقة، التي يمتد نشاطها إلى عدد كبير من الدول؛ حيث تهيمن على قطاعات من الإنتاج والخدمات؛ مما يستلزم لإدارة هذه المشاريع العابرة للدول مؤسسات عالمية. وعادة ما تكون هذه المؤسسات شركات دولية متعددة الأفرع أو شركات قابضة، أي: شركة أم، وتكون لها شركات تابعة، وتسهم الشركة الأم في الشركة التابعة بنسبة من رأس مالها، بما يحقق لها السيطرة على هذه الشركات الوليدة.

وعلى الرغم استقلال كل شركة منها قانونًا عن الشركة الأم، فإنه توجد وحدة اقتصادية للمجموعة، فإذا كانت الشركة الأم عضوًا بمجلس إدارة الشركة الوليدة، ونتيجة سيطرتها عليها قامت بالتعسف في استعمال الشخصية المعنوية وأموال الشركة الوليدة، أو كانت تصرفاتها ضد مصلحة الأخيرة كمشروع يفترض أنه مستقل قانونًا عن الشركة الأم؛ مما يؤدي إلى إخلال الشركة الوليدة بتعاقدها مع الغير مما تثور معه مسألة مسؤولية الشركة عن ديون شركاتها الوليدة، وهذا ما يركز عليه بحثنا؛ حيث سنتناول مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات الشركة التابعة، وما حدود تلك المسؤولية التي يرتبها القانون المقارن؟ وهل يعفي استقلال الشركات التابعة الشركة القابضة من المسؤولية؟

مشكلة الدراسة:

لقد أكدت التشريعات التي نظمت الشركة القابضة على استقلالها عن الشركات التابعة، إلا أن هذا الاستقلال القانوني يتلاشى على أرض الواقع، فالشركة القابضة تتحكم في الشركات التابعة لها بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، فهي تتحكم في سياستها الإدارية وسياستها المالية، وتتحكم كذلك في قراراتها حتى إنها تتحكم في وجودها واستمرارها، إلى الحد الذي معه يمكن القول بأن الشركات التابعة موجودة لخدمة الشركة القابضة، وتنفيذ سياساتها فيكون الاستقلال القانوني في كثير من الأحيان ستارًا لخدمة الشركة القابضة وتحقيق أهدافها، ومن ثم ما مدى مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات شركاتها التابعة وخاصة الالتزامات المالية؟

أهمية الدراسة:

لقد أدى ازدياد أعداد شركات المساهمة، إلى فتح وحدات فرعية لها في الدول الأخرى، أو الهيمنة على شركات تكون تابعة لها في تلك الدول وخاصة في الدول النامية، ومنها العراق ومصر، وهذا الأمر يتطلب ضرورة الوقوف على الأحكام التي تنظم الشركة القابضة وعلاقتها بالشركة التابعة، وتكملة النقص التشريعي– إن وجد–، وكذلك الوقوف على اختلاف الأنظمة القانونية الحاكمة للشركات القابضة، وعلاقتها بشركاتها التابعة بين العام والخاص.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة.	١-٣
الفصل التمهيدي **ماهية الشركتين القابضة والتابعة وتمييزهما**	٤-٣٥
المبحث الأول: تعريف الشركة القابضة وتميزهما.	٦
المطلب الأول: تعريف الشركة القابضة.	٧
الفرع الأول: تعريف الشركة القابضة في التشريع المقارن.	٧
الفرع الثاني: تعريف الشركة القابضة في الفقه المقارن.	١٤
المطلب الثاني: تميز الشركة القابضة وما هو الشكل المناسب لها.	١٧
الفرع الأول: تميز الشركة القابضة عما يشابه.	١٨
الفرع الثاني: تمثيل الشركة القابضة في شركة مساهمة.	٢٢
المبحث الثاني: تعريف الشركة التابعة وتميزها.	٢٥
المطلب الأول: تعريف الشركة التابعة.	٢٥
الفرع الأول: تعريف الشركة التابعة في التشريع.	٢٥
الفرع الثاني: تعريف الشركة التابعة في الفقه.	٢٨
المطلب الثاني: تميز الشركة التابعة وما هو الشكل المناسب لها.	٢٩
الفرع الأول: تمييز الشركة التابعة عما يشابهها.	٢٩
الفرع الثاني: الشكل المناسب للشركة التابعة.	٣١
الباب الأول **تكوين الشركة القابضة وعلاقتها بالشركات التابعة**	٣٦-١٥٠
الفصل الأول **الشركة القابضة من حيث تأسيسها وإدارتها وماليتها**	٣٨-٧٣
المبحث الأول: تأسيس الشركة القابضة.	٤٠
المطلب الأول: تأسيس الشركة القابضة بموجب القانون الوطني أو اتفاقية دولية.	٤٠
الفرع الأول: تأسيس الشركة القابضة بموجب قانون وطني.	٤٠
الفرع الثاني: تأسيس الشركة القابضة بموجب اتفاقية دولية.	٤٥

المطلب الثاني: تحويل هيئة قطاع عام أو شركة مساهمة إلى شركة قابضة.	٤٧
الفرع الأول: تحويل هيئة قطاع عام إلى شركة قابضة.	٤٧
الفرع الثاني: تحويل شركة مساهمة إلى شركة قابضة.	٥١
المبحث الثاني: إدارة الشركة القابضة ونظامها المالي.	٦٠
المطلب الأول: إدارة الشركة القابضة.	٦٠
الفرع الأول: الهيئة العامة في الشركة القابضة.	٦١
الفرع الثاني: مجلس الإدارة.	٦٤
المطلب الثاني: مالية الشركة القابضة.	٦٩
الفرع ألأول: رأس مال الشركة القابضة.	٦٩
الفرع الثاني: الاحتياطي.	٧٠
الفرع الثالث: الأرباح وكيفية توزيعها.	٧٢
الفصل الثاني **سيطرة الشركة القابضة على الشركات التابعة**	١١٩-٧٤
المبحث الأول: ماهية السيطرة وأنوعها.	٧٦
المطلب الأول: ماهية السيطرة وأنواعها.	٧٧
الفرع الأول: ماهية السيطرة.	٧٧
الفرع الثاني: أنواع السيطرة.	٨٥
المطلب الثاني: السيطرة بالتأسيس والاكتساب.	٩٢
الفرع الأول: السيطرة بتأسيس شركات جديدة.	٩٢
الفرع الثاني: السيطرة بالاستحواذ على الشركات الأخرى.	٩٥
المبحث الثاني: السيطرة بالاندماج والانقسام واتفاقيات نقل المهارات.	١٠١
المطلب الأول: السيطرة بالاندماج.	١٠١
الفرع الأول: تعريف الاندماج وصوره.	١٠١
الفرع الثاني: طرق اندماج الشركات القابضة.	١٠٤
الفرع الثالث: أسباب لجوء الشركة القابضة إلى الاندماج.	١٠٨
الفرع الرابع: آثار الاندماج.	١٠٩
المطلب الثاني: السيطرة بالانقسام واتفاقيات نقل المهارات الفنية.	١١١
الفرع الأول: السيطرة بالانقسام.	١١١
الفرع الثاني: اتفاقيات نقل المهارة الفنية.	١١٣

الفصل الثالث **أساس مسؤولية الشركة القابضة عن التزامات الشركة التابعة**	١٢٠-١٥٠
المبحث الأول: العلاقة المالية والإدارية بين الشركة القابضة والشركة التابعة.	١٢٢
المطلب الأول: العلاقة الإدارية.	١٢٣
الفرع الأول: تدخل الشركة القابضة في إدارة الشركات التابعة.	١٢٣
الفرع الثاني: رقابة الشركة القابضة على شركاتها التابعة.	١٢٩
الفرع الثالث: منع عضوية الشركة التابعة في الشركة القابضة.	١٣١
المطلب الثاني: العلاقة المالية.	١٣٤
الفرع الأول: قيام الشركة القابضة بتحديد السياسة المالية للشركة التابعة.	١٣٤
الفرع الثاني: تمويل الشركة القابضة للشركات التابعة وكفالتها.	١٣٥
الفرع الثالث: استخدام الشركة القابضة لأموال وحقوق شركاتها التابعة.	١٣٨
المبحث الثاني: آثار علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة وانقضائها.	١٤٢
المطلب الأول: آثار علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة.	١٤٢
الفرع الأول: تبيان الوضع المالي للشركات التابعة في ميزانية الشركة القابضة.	١٤٢
الفرع الثاني: التزام الشركة القابضة بحماية أقلية المساهمين.	١٤٤
المطلب الثاني: آثار انقضاء علاقة الشركة القابضة بالشركة التابعة.	١٤٧
الفرع الأول: انقضاء الشركة القابضة أو التابعة.	١٤٧
الفرع الثاني: أثر انسحاب الشركة القابضة من الشركة التابعة.	١٤٩
الباب الثاني **مسؤولية الشركة القابضة عن ديون شركاتها التابعة ومعوقات تطبيقها**	١٥١-٢٧٤
الفصل الأول **مسؤولية الشركة القابضة في حالة الارتباط بين الشركات**	١٥٤-١٩٩
المبحث الأول: مسؤولية الشركة القابضة في حالة الارتباط بين الشركات.	١٥٦
المطلب الأول: مسؤولية الشركة القابضة في حالة الارتباط الحقيقي.	١٥٦
الفرع الأول: مشاركة الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة.	١٥٧

الفرع الثاني: عجز الشركة التابعة عن سداد ديونها.	١٦٠
الفرع الثالث: توافر الخطأ في إدارة الشركة التابعة.	١٦٢
المطلب الثاني: مسؤولية الشركة القابضة في حالة الارتباط الصوري.	١٦٨
الفرع الأول: مفهوم الصورية.	١٦٩
الفرع الثاني: أحكام الصورية.	١٧٢
الفرع الثالث: حالات الصورية بين مجموعة الشركات والنتائج المترتبة عليها.	١٧٦
المبحث الثاني: آثار مسؤولية الشركة القابضة في حالة الارتباط بين الشركات.	١٨٢
المطلب الأول: دعوى تكملة الديون.	١٨٣
الفرع الأول: صاحب الحق في رفع دعوى تكملة الدين.	١٨٤
الفرع الثاني: المحكمة المختصة في طلب تكملة الدين.	١٨٦
الفرع الثالث: تقادم دعوى الإلزام بتكملة الديون.	١٩٠
المطلب الثاني: مد الإفلاس إلى الشركة القابضة.	١٩٢
الفرع الأول: النظام القانوني لمد شهر الإفلاس.	١٩٣
الفرع الثاني: المحكمة المختصة في مد شهر الإفلاس.	١٩٦
الفرع الثالث: صاحب الحق في طلب مد شهر الإفلاس.	١٩٧
الفصل الثاني **النظريات الفقهية في تأسيس المسؤولية ومعوقات تطبيقها**	٢٠٠-٢٧٤
المبحث الأول: النظريات الفقهية في تأسيس مسؤولية الشركة القابضة.	٢٠٢
المطلب الأول: نظرية تعسف الشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة.	٢٠٣
الفرع الأول: الطبيعة القانونية للتعسف في استعمال الحق.	٢٠٥
الفرع الثاني: معايير التعسف في استعمال الحق.	٢٠٧
الفرع الثالث: أركان التعسف في استعمال الحق.	٢١٣
الفرع الرابع: صور التعسف في إدارة الشركة.	٢٢٢
الفرع الخامس: بطلان القرارات التعسفية.	٢٢٧
المطلب الثاني: النظرية التقصيرية للشركة القابضة في إدارة الشركة التابعة.	٢٣٥
الفرع الأول: عدم كفاية رأس مال الشركة التابعة.	٢٣٦
الفرع الثاني: مخالفة حسن النية للشركة القابضة.	٢٣٧

الفرع الثالث: مخالفة قواعد الإدارة السليمة.	٢٣٩
الفرع الرابع: التعويض عن المسؤولية التقصيرية.	٢٤١
المبحث الثاني: معوقات تطبيق مسؤولية الشركة القابضة ووسائل تلافيها.	٢٤٥
المطلب الأول: معوقات تطبيق مسؤولية الشركة القابضة.	٢٤٦
الفرع الأول: مبدأ وحدة واقليمية الإفلاس.	٢٤٦
الفرع الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية.	٢٥٣
الفرع الثالث: التحكيم التجاري.	٢٥٨
المطلب الثاني: وسائل تلافي معوقات تطبيق مسؤولية الشركة القابضة.	٢٦٧
الفرع الأول: التنظيم الجزئي الدولي لعمل الشركات متعددة الجنسيات.	٢٦٨
الفرع الثاني: التنظيم الكلي الدولي لعمل الشركات متعددة الجنسيات.	٢٧٠
الفرع الثالث: الحاجة إلى تنظيم دولي شامل وعالمي.	٢٧٣
الخاتمة.	٢٧٥
الخلاصة.	٢٧٩
المراجع.	٢٨٠-٢٩٧
قائمة المحتويات.	٢٩٨
الملخص الأجنبي.	٣٠٣

ABSTRACT

In this study, we discussed the definition of holding and subsidiary companies and how they are distinguished than the similar legal forms, as well as how they are formed; in between each other, and administrated financially. What is the convenient form that hold company should take. We discussed the essential purpose of such company to establish subsidiary and to control it as well with the followed means to fulfillment its benefits and interests.

We demonstrated the legal independence of each company; Holding and subsidiary companies, showing that each type maintains its personality and has its financial edema, despite of the control is submitted by holding company over subsidiary's board council controlling its decisions.

Studying the subsidiary's responsibility and its resulted commitments towards the third party or any other reliable company responsible of these obligations. Despite the legal independence of both the holding and other subsidiaries, the holding company is the key engine of these subsidiaries to take decisions throughout its board of directors who control over the other subsidiary's. On the other hand, most legalizations do not explicitly state the responsibility of the hold company to be committed to its subsidiary companies as well as there are constraints that may show up and allow holding companies and other multinational corporations to withdraw of their subsidiaries' obligations. As a consequence, we found some ways to demolishing these obstacles.